مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال
The Journal of Research in Contracts and Business Law
المجلد:06/ العـدد:04 (2021)، ص 200–214

إنعكاسات منازعات الحدود الدولية على المبادلات التجارية الدولية دراسة حالة: النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب

The impact of border disputes on international trade exchanges Case study: The border dispute between Algeria and Morocco

رزق الله سارة*[1] ، شرقي محمود[2]

[1]جامعة البليدة 02 لونيسي علي البليدة (الجزائر) ، es.rezkallah@univ-blida2.dz

مخبر القانون و العقار

[2]جامعة البليدة 02 لونيسي علي(الجزائر) ، chergui.mahmoud@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/07/15 تاريخ القبول: 2021/11/24 تاريخ النشر: 2021/12/20

ملخص:

على الرغم من تسوية غالبية منازعات الحدود الدوليةبطرق سلمية وقانونية، إلا أننا نجد أنها أصبحت تُشكل الجزء الأكبر من المنازعات الدولية الراهنة، التي تسهم في توتر العلاقات الاقتصادية بين الدول المتنازعة 'المتقابلة أو المتجاورة '، لأنها منازعات ترتبط بسيادة الدولة على إقليمها البري، البحري، و الجوي، وهيبتها على الصعيد الدولي ،ونتج عن هذا التوتر عدة انعكاسات أثرت بشكل سلبي على المبادلات التجارية الدولية .

فالنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي كان قائما بينهما ، رغم تسويته إلا أنه يعتبر السبب الرئيسي في توتر العلاقات الاقتصادية بينهما ،و تراجع حجم المبادلات التجارية القائمة بينهما في في الفترة الأخيرة .

وهدفنا من هذه الدراسة هو معرفة واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب ، وإيجاد حل نهائي للمشكل السياسي الذي يعيق حركة التبادل التجاري بينهما ،و تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري و توحيد دول شمال إفريقيا مستقبلا .

كلمات مفتاحية: الحدود الموروثة عن الاستعمار ؛ المبادلات التجارية الدولية .

Abstract:

Although most international border disputes are settled by peaceful and legal means, they have become the primary reason behind current international disputes. The latter contributes to the tension of economic relations between the opposing or neighboring countries. Moreover, these disputes are related to the state's sovereignty over its land, sea, and air territory, along with its prestige at the international level. Consequently, The resulting tension has several repercussions, which negatively affect international trade exchanges.

* المؤلف المرسل.

One current case is the border dispute between Algeria and Morocco which, despite being settled, is considered the main reason for the tense economic relations between the two countries and the decline in the volume of trade exchanges between them in recent years.

Our goal in this study is to investigate the reality and future of economic relations between Algeria and Morocco, to find a final solution to the political problem that hinders the movement of trade exchange between them, to enhance economic and trade cooperation, and to unite North African countries in the future.

Keywords: Borders inherited from colonialism، International Trade Exchange.

مقدمة:

تُعد الموارد الاقتصادية والأهمية الإستراتيجية والأمنية من أهم الأسباب الرئيسية في وقتنا الحالي ، التي تساهم في توتر العلاقات الدولية، و إثارة العديد من منازعات الحدود الدولية بين الدول المتجاورة " المتلاصقة أو المتقابلة"، وقد ساعد على ذلك التطور العلمي والتكنولوجي ، الذي أدى إلى استكشاف واستخراج الثروات البرية والمعدنية الموجودة في أعماق البحار والمحيطات وما تحت قيعانها ، خاصة البترول الذي يعد أهم مصادر الطاقة التي تعتمد عليها صناعات إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لجميع الدول.

وأضحت هذه الأهمية تشكل عاملًا هامًا من العوامل التي تؤثر على ثبات الحدود الدولية واستقرارها بين الدول المتجاورة ، حتى ولو كانت هذه الأخيرة محددة بمعالم واضحة ودقيقة ، فالتطلعات الاقتصادية والرغبة في الهيمنة الإقليمية أدى إلى توسع مطامع الدول الكبرى من خلال الاستيلاء على هذه الثروات[1]، وبالتالي أصبحت الحدود الدولية الشغل الشاغل للعديد من دول العالم خاصة دول العالم الثالث لافتقارها للإمكانيات التكنولوجية لمواكبة هذا التطور.

لهذه الأسباب وغيرها ظهرت العديد من منازعات الحدود الدولية في الآونة الأخيرة ، نتج عنها أضرار كثيرة أثرت على العلاقات الاقتصادية بين الدول المتجاورة من جهة وهددت السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى بسبب المواجهة العسكرية، فتأزم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب في الفترة الأخيرة وتراجع حجم المبادلات التجارية التي كانت قائمة بينهما وغلق الحدود البرية بينهما ، مرده إلى النزاع الحدودي الذي كان قائما بينهما بعد الاستقلال، وذلك بسبب إعادة فرنسا ترسيم الحدود بينهما وضم كل من تندوف وبشار ضمن المقاطعات الفرنسية للجزائر آنذاك .

وتظهر أهمية الدراسة ، كونها تتطرق للجانب النظري لظاهرة منازعات الحدود الدولية ،و ذلك من خلال تحديد طبيعتها القانونية و كذا الأسباب التي أدت إلى إثارة هذا النوع من المنازعا ، أما من الناحية العملية فإننا

سنتطرق إلى العوامل الجديدة التي إلى تفاقم الأزمة السياسية بين الجزائر والمغرب في الفترة الأخيرة ، مما انعكس سلبا على العلاقات التجارية القائمة بينهما .

إشكالية الدراسة:

تمحورت إشكالية الدراسة حول: **هل تأزم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب وتراجع حجم المبادلات التجارية في الفترة الأخيرة ، مرده إلى النزاع الحدودي الذي كان قائما بينهما بعد الاستقلال،أم هناك اعتبارات أخرى ؟**

وللإجابةعلى هذه الإشكالية ، اعتمدنا في دراسنا على خطة مكونة من محورين :

المحور الأول :منازعات الحدود الدولية

المحور الثاني :النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب وأثره على العلاقات التجارية القائمة بينهما

المحور الأول: منازعات الحدود الدولية.

تعتبر منازعات الحدود الدولية من أكثر القضايا التي عرضت أم القضاء الدولي'العام،والمؤقت والمتخصص' وصدر في شأنها العديد من الأحكام التي ساهمت في ترسيخ عدد من المبادئ والأسس والقواعد القانونيةالتي صار متعارف عليها في الواقع الدولي،ومرجعًا أساسيًا للفصل في أي نزاع حدودي بين دولة متجاورة أو أكثر.

ونظرا للأهمية التي تحتلها منازعات الحدود الدولية في مجال العلاقات الدولية المعاصرة،رأينا أن نُخصّص المحور الأول من الدراسة للطبيعة القانونية لهذه المنازعات، ثم نتطرق لأسباب نشوبها.

أولا: الطبيعة القانونية لمنازعات الحدود الدولية

اختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد الطبيعة القانونية لمنازعات الحدود الدولية، فهناك من يرى أنها تنقسم إلى منازعات قانونية و منازعات سياسية، في حين نجد جانبًا آخر من الفقه انتقد تلك التفرقة لذا من الضروري أن نتعرض إلى:

1 – الاتجاه المعارض للطبيعة المختلطة لمنازعات الحدود الدولية

سيكون من المناسب التعرض لأهم وأكثر الأسباب التي تؤدي إلى إثارة منازعات الحدود الدولية، وذلك من خلال النظرة العامة والشاملة لهذه المنازعات منذ ميلاد الدولة الوطنية الحديثة .

أ – منازعات الحدود الدولية ذات طبيعة قانونية

يرى أن منازعات الحدود ذات طبيعة قانونية، وعليه:

- **المنازعات القانونية:** هي الخلاف الذي يثور حول نقطة قانونية أي يكون فيها الأطراف مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم[2]، فقد ورد في الفقرة 02 من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

بأنه « للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تُصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص، تُقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية[3]:

- ✓ تفسير معاهدة من المعاهدات؛
- ✓ أيّة مسألة من مسائل القانون الدولي؛
- ✓ تحقيق واقعة من الواقع الذي إذا ثبتت كانت خرقًا لالتزام دولي؛
- ✓ نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض[4].

ب – منازعات الحدود الدولية ذات طبيعة سياسية

يرى هذا الاتجاه أن منازعات الحدود الدولية ذات طبيعة سياسية، وعليه:

- **المنازعات السياسية:** تستند هذه المنازعات إلى اعتبارات سياسية محضة حيث يكون الاختلاف بين مصالح دولتين[5]، وبالتالي لا تصلح التسوية عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين ويتم تسويتها عن طريق الوسائل السياسية مثل: المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق التحقيق، المنظمات الدولية[6].

2– الاتجاه المؤيد للطبيعة المختلطة لمنازعات الحدود الدولية

يذهب جانب آخر من الفقه الدولي بأن هذه التفرقة لا أساس لها، لأن جميع المنازعات الدولية ذات شقين أولهما قانوني والآخر سياسي– وإن غلب أحدهما على الآخر– و القول بأن بعض المنازعات لا تخضع لحكم القانون ينطوي على إنكار لفكرة القانون الدولي ذاته[7]، أما موقف محكمة العدل الدولية رفضت هذا التقسيم– منازعات سياسية وأخرى قانونية– في العديد من المناسبات من بينها النزاع المتعلق بالأنشطة العسكرية والشبه العسكرية في نيكاراجوا سنة 1948 حينما نصت على أنه " لا يوجد نص في نظامها الأساسي ولا في لائحتها الداخلية يمنعها من الفصل في نزاع ما تحت إدعاء أن النزاع له جوانب سياسية أيا كانت أهمية هذه الجوانب،وإذا قبلت المحكمة هذا المفهوم فسوف ينجم عنه تقليص كبير وغير مبرر لدورها في حل المنازعات الدولية "[8].

وبعد أن عرضنا مختلف الآراء الفقهية ورأي محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لمنازعات الحدود الدولية ، نخلص مما سبق بيانه أن منازعات الحدود الدولية ذات طبيعة مختلطة – قانونية وسياسية– أي أن هذه المنازعات تتطلب في حلها إلى جانب قواعد القانون الدولي تطبيق اعتبارات أخرى غير قانونية تتمثل في الاعتبارات الاقتصادية والجغرافية وغيرها، ولا يمكن التسليم بوجود منازعات حدودية سياسية لا تقبل التسوية القضائية وخير دليل على ذلك النزاع الحدوديين الهند وباكستان حول إقليم كشمير الذي تم تسويته عن طريق التحكيم الدولي سنة 1968 رغم طابعه السياسي[9].

ثانيا : أسباب منازعات الحدود الدولية

يصعب علينا تحديد كل أسباب منازعات الحدود الدولية بسبب تعدد وتغير الظروف المحيطة بكل دولة.

1 – التقسيم الاستعماري الأوروبي للحدود الدولية

بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية وحصول أغلبية الدول في أمريكا الجنوبية والدول الإفريقية والعربية على استقلالها ، وجدت هذه الدول نفسها أمام أوضاع غير طبيعية أصبحت سببًا رئيسيًا لكثير من المنازعات الإقليمية والحدودية ،حيث لم تأخذ الدول المستعمرة بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية ،والاجتماعية ،والطبيعية ،والجغرافية كأساس لتقسيم الأراضي التي استعمرتها فيما بينها، بل تعمّد تقسيم الدول فيما بينها تقسيمًا عشوائيًا ،نتج عنه إنشاء حدود سياسية لدول جديدة مصطنعة ، أدت إلى تجزئة الجماعات العرقية التي كانت تشكل وحدات مترابطة ما خلّف فيما بعد مشاكل الأقليات تطالب بحقها في الانفصال لإقامة دولة أو دويلات صغيرة مستقلة قانونيًا، وهذا ماترفضه غالبية الدول لأنه يتنافى مع مبدأ الوحدة الوطنية ولتكامل الإقليمي للدول بعد استقلالها[10].

ومن أهم الحالات التطبيقية التي شهدها ولا يزال يشهدها الواقع الدولي لظاهرة الأقليات ،وإشكالية الانفصال بسبب التقسيم الاستعماري نجد: النزاعات الإثنية في إفريقيا مثل السودان – انفصال جنوب السودان وأزمة إقليم دارفور– وبروزالحركات الانفصالية في أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط " الأقلية الكردية نموذجا".

2 – الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للحدود الدولية

إن ما تحتله الحدود الدولية من أهمية اقتصادية وإستراتيجية أصبح يشكل سببًا رئيسيًا في نشوب المنازعات الحدودية بين الدول المتجاورة حتى في حالة الحدود المعينة والمرسومة على الأرض، كأن تكون إحدى الدول المجاورة غنية بمواردها الاقتصادية كالنفط والموارد المعدنية وخاصة عندما تكون مصادر تلك الثروة قريبة من المناطق الحدودية ، فالتطلعات الاقتصادية أصبحت تُشكل هدفًا لكثير من الدول التي تسعى إلى تحقيقه ولو على حساب الدول المجاورة، وأصبحنا نجد الرغبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية سببًا مباشرًا لإثارة منازعات الحدود البحرية مثال ذلك النزاع اليمني الإريتري حول جزر حنيش الكبرى سنة 1995[11]، الذي تعود أهميته إلى العديد من العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية مثل الموقع الجغرافي لطرفي النزاع وكذلك للجزر البحرية المتنازع عليها فكلا الدولتين تُطل على البحر الأحمر الذي يمثل شريانًا بحريًا هامًا ورئيسيًا للملاحة والتجارة الدولية[12].

3 – الأسباب القانونية والفنية

أ – أسباب تتصل بتحديد الحدود الدولية

- ✓ عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود،وهذا يحدث في الحالات التي لا تكون فيها الحدود قد حُددّت بموجب معاهدة أو قرار قضائي أو تحكيمي أو إداري؛
- ✓ أن تدفع إحدى الدول ببطلان أو عدم صحة معاهدة الحدود أو أن تطعن في قرار التحكيم المتعلق بالحدود؛
- ✓ الاختلاف حول تفسير أو تطبيق معاهدات الحدود أو قرارات التحكيم؛

ب – أسباب تتصل بتخطيط الحدود الدولية

- ✓ أن تقوم إحدى الدول المعنية منفردة وفي غياب الدولة الأخرى بتخطيط الحدود؛
- ✓ تجاوز لجنة التخطيط لصلاحياتها الصريحة أو الضمنية؛
- ✓ الإدعاء بوجود خطأ أو أخطاء في أعمال التخطيط؛

الإدعاء بوجود خطأ في الخريطة أو الخرائط التي أعدتها لجنة التخطيط أو أي جهة أخرى عهدت إليها الدول المعنية بإعداد الخرائط[13].

المحور الثاني: النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب وأثره على العلاقات التجارية القائمة بينهما

يعد النزاع الحدودي بين كل من الجزائر والمغرب العائق الأبرز في تعزيز وحدة المغرب العربي وتطويره وذلك لكون الدولتين هما القوتين اللتان يرتكز عليهما النظام الاقتصادي الإقليمي المغاربي، ورغم كل الجهود المبذولة في الفترة الأخيرة لتسوية هذا النزاع القائم بين الدولتين منذ بداية الستينات، إلا أنها باءت بالفشل بسبب بروز أسباب جديدة أدت إلى تجدد النزاع من جديد وتطوره، وغلق الحدود بينهما، وعرقلة التبادل التجاري بينهما.

أولا : أسباب النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب

يعود النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى أسباب عديدة ومختلفة من حيث الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية المحيطة بكل دولة مما يصعب علينا تحديدها كلها، وبالتالي سنتناول أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب هذا النزاع واستمراره، وهي كالآتي:

1 – الأسباب الرئيسية للنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب

تعود الجذور التاريخية للنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى الاستعمار الفرنسي حيث لم تكن الحدود بين الدولتين محددة بشكل دقيق وواضح المعالم، إلا بعد اكتشاف حقول من النفط ومناجم من الحديد في المنطقة الحدودية مما جعل فرنسا تقرر في سنة 1950، ترسيم الحدود بين الدولتين وضم كل تندوف وبشار ضمن المقاطعات الفرنسية للجزائر.

وبعد استقلال المغرب سنة 1956، واستقلال الجزائر 1962، طالبت المغرب باسترجاع سيادتها على المنطقتين بالإضافة إلى مناطق أخرى كانت تعود لها قبل الاستعمار الفرنسي، مستندة في ذلك إلى خارطة المغرب الكبير التي نشرها حزب الاستقلال المغربي في 07 جوان 1956[14]، ولكن الجزائر رفضت بشكل قاطع هذا الطلب على أساس أن الأراضي المعنية جزائرية بالكامل، ودعت إلى عدم المساس الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي[15]، كما أن الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية وتكريس مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار ساهم في تقوية الموقف الجزائري وإضعاف الموقف المغربي.

وبعد صدور دستور الجزائر سنة1963، الذي أقر من خلال مادته المتعلقة بالحدود بأن الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب[16] تصاعدت وتيرة النزاع بين الدولتين وتحول إلى مواجهة عسكرية في أكتوبر1963 سميت بحرب الرمال خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة لكلا الأطراف المتنازعة، وبعد مفاوضات توسطت خلالها منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية لإيجاد حل مناسب ونهائي لكلا الطرفين، تم وقف إطلاق النار في20 فيفري 1964[17].

وتسوية النزاع الحدودي القائم بينهما بشكل رسمي سنة1969، خلال قمة إفران بين الحسن الثاني وهواري بومدين، نتج عنها معاهدة 1972، التي بموجبها تخلى المغرب رسميا عن أي مطالبة بتندوف وبشار وفي المقابل طلب من الجزائر دعم مطالبات الرباط الإقليمية بالصحراء، التي احتلتها إسبانيا آنذاك، وبيع الغاز الطبيعي الجزائري بسعر مناسب له[18].

ولكن هذا لا يعني أنه تم تسوية الحدودي بين الجزائر والمغرب بشكل نهائي وقاطع ،بل لا يزال قائما إلى يومنا هذا ولكن بصور وأشكال أخرى غير عسكرية.

2 – الأسباب الثانوية للنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب

أ – مشكلة الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أقدم القضايا الإفريقية والأكثر تعقيدا على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا رغم الجهود الدبلوماسية المبذولة من قبل الجماعة الدولية والمواثيق الدولية إزاء هذه القضية.

وقد ساندت الجزائر قضية الصحراء الغربية منذ سنة1975 إلى غاية يومنا هذا، من خلال دعمها لجبهة البوليساريو في حقها المتمثل في حق تقرير المصير واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، الأمر الذي لم تتقبله دولة المغرب واعتبرته تآمرا على وحدتها الترابية والإقليمية[19].

وتسبب الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول هذه القضية، في فشل جميعه محاولات الصلح والتطبيع بين الدولتين مما أدى إلى تدخل كل من أمريكا وفرنسا في الآونة الأخيرة لإقامة حوار مباشر بين الجزائر والمغرب لحل قضية الصحراء الغربية، لكن الجزائر رفضت وبشدة هذا التفاوض، لأنها تدرك تماما الخلفيات السياسية لدعوة أمريكا وفرنسا لإقامة هذا الحوار، فنزاع الصحراء الغربية هو قضية تصفية من صلاحيات الأمم المتحدة.

وتدعي الجزائر كذلك أنه لا يوجد نزاع بينها وبين المغرب حول الصحراء الغربية، وتدخلها في القضية هو مساندتها للشرعية الأممية.

ب – السباق نحو التسلح

تعتبر كل من الجزائر والمغرب قوتين متوازيتين سياسيا وعسكريا واقتصاديا تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة شمال إفريقيا ،وفي سبيل تحصيل هذه الزعامة، التي ستكسب من وصل إليها مكانة إستراتيجية هامة بين الدول.

وللوصول إلى هذه الزعامة تسعى كل من الجزائر والمغرب إلى السباق نحو التسلح، من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة لشراء الأسلحة قصد تعزيز دفاعاتها العسكرية، حيث شكل مجموع ما تستورده دولتا الجزائر والمغرب من الأسلحة 56%من إجمالي واردات إفريقيا في السنوات الأخيرة حسب تقرير عن تجارة السلاح في العالم لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية، وكل هذا أدى إلى تفاقم شدة التوتر بين الدولتين[20].

ثانيا : تأثير النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب على المبادلات التجارية القائمة بينهما

على الرغم من التوتر السياسي الحاد بين الجزائر والمغربإلا أن العلاقات التجارية بينهما قبل2012 شهدت نموا متزايدا، ساهم بشكل كبير في تقليص هوة العداء بينهما، بفضل مراعاة المصالح المشتركة بينهما.

ولا يقتصر التبادل التجاري بين الدولتين على حركة الطيران المدني والتمثيل الدبلوماسي فقط، بل يشمل خط أنبوب غاز جزائري إلى إسبانيا مرورا بشمال المغرب وجبل طارق، وينال المغرب رسوما ضريبية تقدر بمليار ونصف مليار دولار سنويا تضاهي ما نسبته10%من عائدات الأنبوب الذي يمتد بطول 2136 كلم، وبلغ حجم التبادل بين الدولتين ما يقارب عشرة مليارات دولار في العام، وأصبحت الجزائر الشريك التجاري الأول للمغرب حيث تضاعفت الصادرات المغربية إلى الجزائر 25 مرة بين سنتي 1999 و2012.

1- حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة من 20191 -2010

أ - صادرات الجزائر للمغرب خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2016:

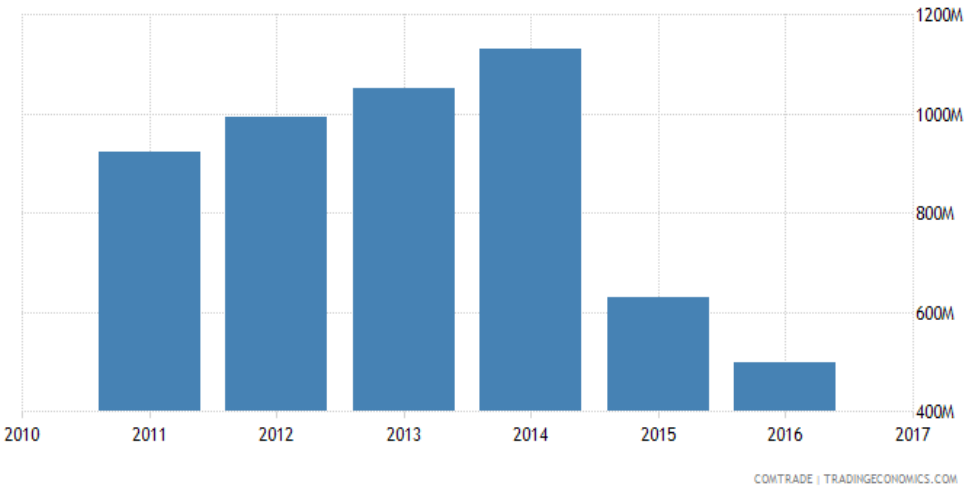

المصدر:**COMTRADE/TRADINGECONOMICS.COM**

ب - صادرات المغرب للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010-2019:

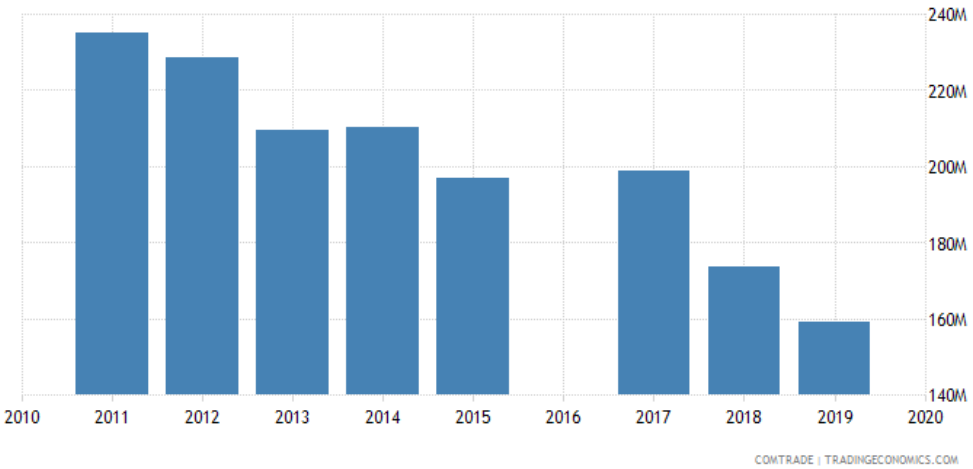

المصدر: COMTRADE/TRADINGECONOMICS.COM

نخلص مما سبق ذكره أن تراجع حجم التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب، خلال الفترة الممتدة من2013إلى 2018 بسبب عدة عوامل، وهي كالآتي:

- إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1994، بسبب تفجيرات فندق أطلس أسني بمراكش قلل من فرص التبادل التجاري القانوني وانتشرت ظاهرة تهريب السلع بطرق غير قانونية؛
- اتهام وزير الخارجية الجزائرية للمغرب، بأنها تصدر المخدرات إلى إفريقيا وهو ما أدى إلى مغادرة السفير المغربي الأراضي الجزائرية.

ثانيا: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة من2020-2021:

أكد تقرير نشرته مجلة 'جون أفريك'، أنه رغم التوترات السياسية المتكررة بين الجزائر والمغرب في الفترة الأخيرة لم تتوقف التجارة بينهما، بل شهدت تطورا ملحوظا وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما نهاية سنة 2021 مايقارب 3, 5 مليار درهم[21].

الخاتمة:

من خلال ماسبق ذكره، يتضح لنا أن منازعات الحدود الدولية تُعد من أهم وأخطر المنازعات الدولية التي باتت تهدد العلاقات الاقتصادية بين المتجاورة— المتقابلة أو المتلاصقة- خاصة إذا لم يتم تسويتها بطريقة قانونية وسلمية، مما ينعكس سلبا على تطور حجم المبادلات التجارية الدولية مستقبلا.

ولكن بالنظر إلى طبيعة الخلاف بين الجزائر والمغرب في الفترة الأخيرة نجد أن هناك عوامل جديدة أثرت بشكل سلبي على المبادلات التجارية القائمة بينهما، مما أدى إلى تراجع حجمها في الفترة الأخيرة، ولهذه الأسباب

وغيرها قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى محورين، حيث خصصنا المحور الأول للطبيعة القانونية لمنازعات الحدود الدولية ، والأسباب التي أدت إلى نشوبها، التي لا يمكن حصرها ولا التنبؤ بنتائجها، لأنها تختلف طبيعتها حسب الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية المحيطة بكل دولة، ثم تناولنا في المحور الثاني النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ومدى تأثيره على المبادلات التجارية بينهما، وأخيرا نقدم بعض النتائج والاقتراحات العملية التي تساعد في اعتقادنا على الحد من الأزمة السياسية بين الجزائر والمغرب، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بينهما.

أولا: النتائج

- مساندة الجزائر للشعب الصحراوي لايتمثل فقط في موقفها السياسي المتمثل في دعم جبهة البوليساريو بحقها في تقرير المصير، بل له أبعاد أخرى تتمثل في حماية حدودها الموروثة عن الاستعمار، ففي حالة انضمام الصحراء الغربية للمغرب، سيشجع بقية الدول الإفريقية المطالبة بإعادة ترسيم حدودها الموروثة عن الاستعمار الأوروبي، وبالتالي ستطالب المغرب باسترجاع سيادتها على تندوف وبشار.
- أدى غلق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1994إلى عرقلة حركة المبادلات التجارية القائمة بينهما ، وتشجيع تهريب السلع بطرق غير قانونية وشرعية عبر البحار.
- يعود تراجع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب إلى رغبة كل طرف في تحقيق مصلحته الشخصية، وهي السيطرة على منطقة شمال إفريقيا.
- ظهور عدة متغيرات على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، أدت إلى عرقلة حركة التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب، وهي كالآتي:
  - الأزمة العالمية التي شهدها الواقع الدولي سنة**2008**.
  - فيروس كورونا الذي قلص من حجم المبادلات التجارية الدولية خلال سنتي 2020 و2021،بأكثر من 13% في جميع أنحاء العالم، بسبب غلق الحدود البرية والبحرية والجوية.
- إن استمرار الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب، سيؤثر على اتحاد المغرب العربي، الذي كان من المفترض أن يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري، ويوحد دول شمال إفريقيابإتباع نموذج مشابه لنموذج الاتحاد الأوروبي.

ثانيا : الاقتراحات

- عدم المساس بمبدأ ثبات الحدود الدولية، الذي أقرّه القانون الدولي المعاصر، وكرّسته غالبية الدول الإفريقية في قوانينها الداخلية، والحفاظ على قدسيته لتجنب بروز منازعات حدودية بسببه.

- ينبغي على الأطراف المتنازعة اللجوء إلى القضاء الدولي لتسوية منازعات الحدود البحرية القائمة بينهما بشكل نهائي وملزم لكلا الطرفين.
- دعوة كل من الجزائر والمغرب إلى تبادل الحوار فيما بينهما، من أجل فتح الحدود البرية المغلقة منذ سنة 1994 ، لرفع حجم المبادلات التجارية مع وضع قوانين أو اتفاقيات ثنائية تضمن شرعية التبادل بينهما.
- السير على خطى الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي ، الذي من شأنه خلق سوق كبيرة في دول المغرب العربي، وجعلها منطقة لجذب المستثمرين التي بدورها تساهم في تعزيز النشاط التجاري.
- تقليص الاستيراد الأوروبي الذي بلغ مايقارب 70% خلال السنوات الأخيرة، ودعم الإنتاج المحلي لدول المغرب العربي .
- إبعاد القضايا السياسية عن المجال الاقتصادي والتجاري .
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بمنازعات الحدود الدولية، والآثار الاقتصادية المترتبة عنها وذلك لمعرفة الأسباب التي أدت إلى استمرارها، لتجنبها مستقبلا .

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : اللغة العربية

1–النصوص القانونية

- دستور الجزائر، 1963.

2– الكتب :

_ أبو زيد عبد الناصر، منازعات الحدود الدولية – دراسة تطبيقية –، دار النهضة العربية،القاهرة ، ط 2 ،2007.

_ حسني موسى محمد رضوان، دور التحكيم والقضاء الدوليين في تسوية منازعات الحدود البحرية،دار الفكر والقانون، المنصورة، ط 1، 2013م .

_ عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ط، ج 2، عمان1997.

_ فتحي فتحيجاد الله الحوشي، التفرقة بين النزاع السياسي والقانوني في القانون الدولي،دار النهضة العربية، القاهرة، ط 3، 2019.

_ فيصل عبد الرحمان علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين، القاهرة،ط 03، 1999.

3_ الأطروحات والرسائل الجامعية :

أ _ أطروحة دكتوراه :

_ صدام حسين وادي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية منازعات الحدود، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد كلية الحقوق، 2005 ، العراق .

_ عامر سالم الحصينان، تسوية المنازعات الدولية في ظل القانون الدولي للبحار، أطروحة دكتوراه غير منشورة القانون الدولي العام، جامعة الزقازيق كلية الحقوق، 2010، القاهرة .

_ محمد جميل محمد ناجي، الحدود الدولية وطرق تسوية نزاعاتها – دراسة للنزاع الحدودي اليمني السعودي والنزاع اليمني العماني – أطروحة دكتوراه،القانون الدولي العام، جامعة أسيوط كلية الحقوق،2006 .

ب_ رسائل ماجستير :

_ أمينة مالكي، مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991- 2012، رسالة ماجستيير،دبلوماسية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر .

4_ المقالات :

_ سارة رزق الله، محمود شرقي، دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في حل منازعات الحدود البحرية، مجلة العلوم السياسية والقانون، ألمانيا، العدد 11، 2018.

_ محمد مزيان، المغرب والجزائر: الجوار الصعب، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 12، 2015/01/12.

5_ المواقع الالكترونية :

_ خالد بن الشريف، الصراع المغربي الجزائري: مسبباته وسيناريوهاته المستقبلية، 2015/03/09، 2021/06/20، منشور على الموقع: http://www.sasapost.com.

_ هزاع عبد العزيز معالي، 2017/10/17، المشروعية القانونية لانفصال الإقليم وإعلان الدولةوفقا للقانون الدولي، منشور على الموقع: .https://www.alrai.com.

_ المبادلات التجارية تنتعش بين المغرب والجزائر تنتعش رغم توترات السياسية، 2021/04/214، منشور على الموقع:http://www.eremnews.com .

ثانيا : اللغة الأجنبية

_CASES :

International Cour of Justice :

_ Military And Paramilitary Activities In And Against Nicaragua (Nicaragua V .United States of America). ICJ: Report 1986.

Articles :

_ A.Berlaien : La Distinction entre Les Différend Juridiques et Les Différend Politiques Dans La Pratique Des Organisations Internationales , RBDI , VOL .XL , 1975.

_ DjalilLounnas , NizarMessari , Algeria –MorrocoRelation and their Impact on the MaghrebiRegional System , MenaraWorkingPapers , No. 20 , 2018.

Websites :

_ Mohamed Chtatou , Morocco and Algeria : the Endless Cold War, 19/12/2018 :https://intpolicydigest.org

_ **COMTRADE/TRADINGECONOMICS.COM**

الهوامش:

[1]-عامر سالم الحصينان، تسوية المنازعات الدولية في ظل القانون الدولي للبحار، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، القانون الدولي العام ، جامعة الزقازيق كلية الحقوق ، 2010 ، القاهرة ، ص 52.

[2]-أبو زيد عبد الناصر، منازعات الحدود الدولية – دراسة تطبيقية – ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 2007، ص77.

[3]-فتحي فتحيجاد الله الحوشي ، التفرقة بين النزاع السياسي والقانوني في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ، ط 3 ، 2019 ، ص47.

[4]-عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، د ط ، ج 2، عمان،1997، ص 232.

[5]-محمد جميل محمد ناجي، الحدود الدولية وطرق تسوية نزاعاتها – دراسة للنزاع الحدودي اليمني السعودي والنزاع اليمني العماني أطروحة دكتوراه غير منشورة ،القانون الدولي العام، جامعة أسيوط كلية الحقوق،2006 م، اليمن، ص 72.

[6] -A.Berlaien ، La Distinction entre Les Différend Juridiques et Les Différend Politiques Dans La Pratique Des Organisations Internationales , RBDI , VOL .XL 1975 , P-p.405.444.

[7]-حسني موسى محمد رضوان، دور التحكيم والقضاء الدوليين في تسوية منازعات الحدود البحرية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ط 1،2013 م، ص 221-222.

[8]-Military And Paramilitary Activities In And Against Nicaragua (Nicaragua V . United States of America). ICJ: Report 1986? P-p 18.24? Para 33-44.

[9]-سارة رزق الله ، محمود شرقي، دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في حل منازعات الحدود البحرية، مجلة العلوم السياسية والقانون، ألمانيا، العدد 11، 2018 م ، ص26.

[10]-هزاع عبد العزيز معالي ، 2017/10/17، المشروعية القانونية لانفصال الإقليم وإعلان الدولةوفقا للقانون الدولي، منشور على الموقع : .https://www.alrai.com h21 a 23/01/2021 le :

[11]-صدام حسين وادي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية منازعات الحدود، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد كلية الحقوق، 2005 م ، العراق، ص 26.

[12]-عامر سالم الحصينان، المرجع السابق، ص 365.

[13]- فيصل عبد الرحمان علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين، القاهرة،ط 03، 1999 م، ص- ص106-107-108-109.

[14]-محمد مزيان، المغرب والجزائر: الجوار الصعب، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 12،2015/01/12ص43- 42.

[15]-Mohamed Chtatou , Morocco and Algeria : the Endless Cold War, 19/12/2018, Sur le Site:https://intpolicydigest.org : le 25/01/2021 a 23h

[16]-المادة 02، دستور الجزائر، 1963.

[17]- خالد بن الشريف، الصراع المغربي الجزائري: مسبباته وسيناريوهاته مستقبلية، 2015/03/09، منشور على الموقع: http://www.sasapost.com30.h23 a 25/01/2021 le :

[18]-DjallilLounnas ,NizarMessari ,Algeria-Morocco Relation and their Impact on the Maghrebi Regional System ,Menara Working Papers ,No.20,2018

[19]- أمينة مالكي، مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991- 2012، رسالة ماجستير، دبلوماسية ، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2013، الجزائر، ص54.

[20]-خالد بن الشريف، نفس المرجع.

[21]-المبادلات التجارية تنتعش بين المغرب والجزائر تنتعش رغم توترات السياسية، 2021/04/214 ، منشور على الموقع: http://www.eremnews.com20h21 a 28/01/2021 le :